

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

قرار رقم ١٠٩ لسنة ٢٠٠٥

بتاريخ ٢٠٠٥/٥/١٥

بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون التوقيع الإلكتروني

وبإنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى القانون المدني :

وعلى قانون التجارة :

وعلى القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بشأن المراقبات المدنية والتجارية :

وعلى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن الإثباتات في المواد المدنية والتجارية :

وعلى القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ بشأن حماية حقوق الملكية الفكرية :

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٣ بشأن تنظيم الاتصالات :

وعلى قانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ بتنظيم التوقيع الإلكتروني وبإنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠١ لسنة ٢٠٠٤ بتشكيل الوزارة :

قرار :

(المادة الأولى)

يعمل بأحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ بتنظيم التوقيع الإلكتروني وبإنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات المرفقة .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

دكتور / طارق كامل

(١١) مادة

في تطبيق أحكام هذه اللائحة يقصد بالمصطلحات الآتية المعانى المبينة قرین كل منها :

١ - التوقيع الإلكتروني :

ما يوجد على محرر إلكترونى ويتخذ شكل حروف ، أو أرقام ، أو رموز ،
أو إشارات أو غيرها ويكون له طابع متفرد يسمح بتحديد شخص الموقع ويعيشه عن غيره .

٢ - الكتابة الإلكترونية :

كل حروف ، أو أرقام ، أو رموز أو أي علامات أخرى ثبتت على دعامة الكترونية
أو رقمية أو صوتية أو آية وسيلة أخرى مشابهة وتعطي دلالة قابلة للإدراك .

٣ - المحرر الإلكتروني :

رسالة بيانات تتضمن معلومات تنشأ ، أو تدمج ، أو تخزن ، أو ترسل ، أو تستقبل ،
كلياً أو جزئياً ، بوسيلة إلكترونية أو رقمية ، أو صوتية ، أو بآية وسيلة أخرى مشابهة .

٤ - الوسيط الإلكتروني :

أداة أو أدوات أو أنظمة إنشاء التوقيع الإلكتروني .

٥ - الموقع :

الشخص الحائز على بيانات إنشاء التوقيع ويوقع عن نفسه أو عن من ينوبه أو يمثله قانوناً .

٦ - جهات التصديق الإلكتروني :

الجهات المرخص لها بإصدار شهادة التصديق الإلكتروني وتقديم خدمات تتعلق
بالتوقيع الإلكتروني .

٧ - شهادة التصديق الإلكتروني :

الشهادة التي تصدر من الجهة المرخص لها بالتصديق وتبين الارتباط بين الموقع
وببيانات إنشاء التوقيع .

٨ - بيانات إنشاء التوقيع الإلكتروني :

عناصر متفردة خاصة بالموقع وتعيشه عن غيره ، ومنها على الأخص مفاتيح الشفرة
الخاصة به ، والتي تُستخدم في إنشاء التوقيع الإلكتروني .

٩ - التشفير :

منظومة تقنية حسابية تستخدم مفاتيح خاصة لمعالجة وتحويل البيانات والمعلومات المقرءة إلكترونياً بحيث تمنع استخلاص هذه البيانات والمعلومات إلا عن طريق استخدام مفتاح أو مفاتيح فك الشفرة .

١٠ - تقنية شفرة المفتاحين العام والخاص (المعروفة باسم تقنية شفرة المفتاح العام) :

منظومة تسمح لكل شخص طبيعي أو معنوي بأن يكون لديه مفتاحين متفردين أحدهما عام متاح إلكترونياً ، والثاني خاص يحتفظ به الشخص ويحفظه على درجة عالية من السرية .

١١ - المفتاح الشفري العام :

أداة إلكترونية متاحة للكافحة ، تنشأ بواسطة عملية حسابية خاصة ، وتستخدم في التحقق من شخصية الموقع على المحور الإلكتروني ، والتأكد من صحة وسلامة محتوى المحرر الإلكتروني الأصلي .

١٢ - المفتاح الشفري الخاص :

أداة إلكترونية خاصة بصاحبها ، تنشأ بواسطة عملية حسابية خاصة وتستخدم في وضع التوقيع الإلكتروني على المحررات الإلكترونية ، ويتم الاحتفاظ بها على بطاقة ذكية مؤمنة .

١٣ - المفتاح الشفري الجذري :

أداة إلكترونية تنشأ بواسطة عملية حسابية خاصة وتستخدمها جهات التصديق الإلكتروني لإنشاء شهادات التصديق الإلكتروني وبيانات إنشاء التوقيع الإلكتروني .

١٤ - الداعمة الإلكترونية :

وسيل مادي لحفظ وتداول الكتابة الإلكترونية ، ومنها الأقراص المدمجة أو الأقراص الضوئية أو الأقراص المغنة أو الذاكرة الإلكترونية أو أي وسيط آخر مماثل .

١٥- البطاقة الذكية :

وسیط إلكترونى مؤمن يستخدم فى عملية إنشاء وثبت التوقيع الإلكتروني على المحرر الإلكتروني ، ويحتوى على شريحة إلكترونية بها معالج إلكترونى وعناصر تخزين وبرمجيات للتشغيل ، ويشمل هذا التعريف الكروت الذكية والشريحة الإلكترونية المنفصلة (smart tokens) ، أو ما يائلاها فى تحقيق الوظائف المطلوبة بالمعايير التقنية والفنية المحددة فى هذه اللاحقة .

١٦- الحاسب الآلى :

جهاز إلكترونى قادر على تخزين ومعالجة وتحليل واسترجاع البيانات والمعلومات بطريقة إلكترونية .

١٧- برنامج الحاسب الآلى :

مجموعة أوامر وتعليمات معبر عنها بأية لغة أو رمز أو إشارة ، وتتخذ أى شكل من الأشكال ، ويمكن استخدامها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فى حاسب آلى لأداء وظيفة أو تحقيق نتيجة ، سواء أكانت هذه الأوامر والتعليمات فى شكلها الأصلى أم فى أى شكل آخر تظهر فيه من خلال الحاسب الآلى .

١٨- منظومة تكوين بيانات إنشاء التوقيع الإلكتروني :

مجموعة عناصر متراقبة ومتکاملة ، تحتوى على وسائل إلكترونية وبرامج حاسب آلى يتم بواسطتها تكوين بيانات إنشاء التوقيع الإلكتروني باستخدام المفتاح الشفرى الجذري .

١٩- منظومة إنشاء التوقيع الإلكتروني :

مجموعة عناصر متراقبة ومتکاملة ، تحتوى على وسائل إلكترونية وبرامج حاسب آلى ويتم بواسطتها إنشاء التوقيع الإلكتروني على المحرر الإلكتروني وذلك باستخدام بيانات إنشاء التوقيع الإلكتروني وشهادة التصديق الإلكتروني ، كما يتم بواسطتها وضع وثبت المحرر الموقع إلكترونياً على دعامة إلكترونية .

٢٠- شهادة فحص بيانات إنشاء التوقيع الإلكتروني :

شهادة تصدرها الهيئة بنتيجة الفحص والتحقق من صحة بيانات إنشاء التوقيع الإلكتروني .

٢١ - شهادة فحص التوقيع الإلكتروني :

شهادة تصدرها الهيئة بنتيجة فحصها لصحة وسلامة التوقيع الإلكتروني .

٢٢ - شهادة اعتماد جهات التصديق الإلكتروني الأجنبية :

شهادة تصدرها الهيئة باعتماد جهات التصديق الإلكتروني الأجنبية ، وما تصدره هذه الجهات من شهادات التصديق الإلكتروني الناظرة للشهادات الصادرة داخل جمهورية مصر العربية .

٢٣ - الهيئة :

هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات .

٢٤ - الوزارة المختصة :

الوزارة المختصة بشئون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات .

٢٥ - الوزير المختص :

الوزير المختص بشئون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات .

٢٦ - القانون :

قانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ بتنظيم التوقيع الإلكتروني وإنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات .

مادة (٢)

تكون منظومة تكوين بيانات إنشاء التوقيع الإلكتروني مؤمنة متى استوفت ما يأتي :

(أ) الطابع المفرد لبيانات إنشاء التوقيع الإلكتروني .

(ب) سرية بيانات إنشاء التوقيع الإلكتروني .

(ج) عدم قابلية الاستنتاج أو الاستنباط لبيانات إنشاء التوقيع الإلكتروني .

(د) حماية التوقيع الإلكتروني من التزوير ، أو التقليد ، أو التحريف ، أو الاصطناع أو غير ذلك من صور التلاعب ، أو من إمكان إنشائه من غير الموقع .

(هـ) عدم إحداث أي إتلاف بمحتوى أو مضمون المحرر الإلكتروني المراد توقيعه .

(و) ألا تحول هذه المنظومة دون علم الموقع علمًا تامًا بمضمون المحرر الإلكتروني قبل توقيعه له .

(٣) مادة

يجب أن تتضمن منظومة تكوين بيانات إنشاء التوقيع الإلكتروني المؤمنة الضوابط الفنية والتقنية الازمة ، وعلى الأخص ما يلى :

- (أ) أن تكون المنظومة مستندة إلى تقنية شفرة المفاتيح العام والخاص وإلى المفتاح الشفرى الجذرى الخاص بالجهة المرخص لها والذى تصدره لها الهيئة ، وذلك كله وفقاً للمعايير الفنية والتقنية المشار إليها فى الفقرة (أ) من الملحق الفنى والتقنى لهذه اللائحة .
- (ب) أن تكون التقنية المستخدمة فى إنشاء مفاتيح الشفرة الجذرية لجهات التصديق الإلكترونى من التى تستعمل مفاتيح تشفير بأطوال لا تقل عن ٤٨ حرف إلكترونى (bit) .
- (ج) أن تكون أجهزة التأمين الإلكترونى (Hardware Security Modules) المستخدمة معتمدة طبقاً للضوابط الفنية والتقنية المشار إليها فى الفقرة (ب) من الملحق الفنى والتقنى للائحة .
- (د) أن يتم استخدام بطاقة ذكية غير قابلة للاستنساخ ومحممة بكود سرى ، تحتوى على عناصر متفردة للموقع وهى بيانات إنشاء التوقيع الإلكتروني وشهادة التصديق الإلكتروني ، ويتم تحديد مواصفات البطاقة الذكية وأنظمتها ، وفقاً للمعايير الفنية والتقنية المبينة فى الفقرة (ج) من الملحق الفنى والتقنى للائحة .
- (هـ) أن تضمن المنظومة لجميع أطراف التعامل إتاحة البيانات الخاصة بالتحقق من صحة التوقيع الإلكتروني ، وارتباطه بالموقع دون غيره ، وأن تضمن أيضاً عملية الإدراج الفوري والإتاحة اللحظية لقوائم الشهادات الموقوفة أو الملغاة وذلك فور التحقق من توافر أسباب تستدعي إيقاف الشهادة ، على أن يتم هذا التحقق خلال فترة محددة ومعلومة للمستخدمين حسب القواعد والضوابط التى يضعها مجلس إدارة الهيئة .

مادة (٤)

مجلس إدارة الهيئة أن يضع نظم وقواعد أخرى لمنظومة تكوين بيانات إنشاء التوقيع الإلكتروني لمواكبة التطورات التقنية والتكنولوجية .

مادة (٥)

الهيئة هي سلطة التصديق الإلكتروني العليا في جمهورية مصر العربية ، وتتولى إصدار المفاتيح الشفرية الجذرية الخاصة للجهات المرخص لها بإصدار شهادات التصديق الإلكتروني .

وتتحقق الهيئة قبل منح ترخيص مزاولة نشاط إصدار شهادات التصديق الإلكتروني من أن منظومة تكوين بيانات إنشاء التوقيع الإلكتروني لدى الجهة المرخص لها مؤمنة طبقاً للمادة (٢) ، ومتضمنة الضوابط الفنية والتقنية والنظم والقواعد المبينة في المادتين (٣ ، ٤) .

وتعتبر المنظمة بعد منح الترخيص وطوال مدة نفاذ مفعوله ، مؤمنة وفعالة ما لم يثبت العكس .

مادة (٦)

تقدم الهيئة ، بناء على طلب كل ذي شأن ، خدمة الفحص والتحقق من صحة بيانات إنشاء التوقيع الإلكتروني نظير مقابل يحدد فئاته مجلس إدارة الهيئة ، ويجوز للهيئة أن تعهد للغير بتقديم هذه الخدمة تحت إشرافها ، وفي جميع الأحوال تصدر الهيئة شهادة فحص بيانات إنشاء التوقيع الإلكتروني .

مادة (٧)

تقديم الهيئة ، بناء على طلب كل ذي شأن ، خدمة فحص التوقيع الإلكتروني نظير مقابل يحدد فئاته مجلس إدارة الهيئة ، وتحتحقق الهيئة في سبيل القيام بذلك بما يأتي :

(أ) سلامة شهادة التصديق الإلكتروني وتوافقها مع بيانات إنشاء التوقيع الإلكتروني .

(ب) إمكان تحديد مضمون المحرر الإلكتروني الموقع بدقة .

(ج) سهولة العلم بشخص الموقع ، سواء في حالة استخدام اسمه الأصلي أم استخدامه لاسم مستعار أو اسم شهرة .

ويجوز للهيئة أن تعهد للغير بتقديم هذه الخدمة تحت إشرافها ، وفي جميع الأحوال تصدر الهيئة شهادة فحص التوقيع الإلكتروني .

مادة (٨)

مع عدم الإخلال بالشروط المنصوص عليها في القانون ، تتحقق حجية الإثبات المقررة للكتابة الإلكترونية والمحرات الإلكترونية الرسمية أو العرفية لنشئها ، إذا توافرت الضوابط الفنية والتقنية الآتية :

(أ) أن يكون متاحاً فنياً تحديد وقت وتاريخ إنشاء الكتابة الإلكترونية أو المحرات الإلكترونية الرسمية أو العرفية ، وأن تتم هذه الإتاحة من خلال نظام حفظ إلكتروني مستقل وغير خاضع لسيطرة منشئ هذه الكتابة أو تلك المحرات ، أو لسيطرة المعنى بها .

(ب) أن يكون متاحاً فنياً تحديد مصدر إنشاء الكتابة الإلكترونية أو المحرات الإلكترونية الرسمية أو العرفية ودرجة سيطرة منشئها على هذا المصدر وعلى الوسائل المستخدمة في إنشائها .

(ج) في حالة إنشاء وصول الكتابة الإلكترونية أو المحرات الإلكترونية الرسمية أو العرفية بدون تدخل بشري ، جزئي أو كلي ، فإن حجيتها تكون متحققة متى أمكن التتحقق من وقت وتاريخ إنشائها ومن عدم العبث بهذه الكتابة أو تلك المحرات .

مادة (٩)

يتتحقق من الناحية الفنية والتقنية ، ارتباط التوقيع الإلكتروني بالموقع وحده دون غيره متى استند هذا التوقيع إلى منظومة تكون ببيانات إنشاء توقيع إلكتروني مؤمنة على النحو الوارد في المواد (٢ ، ٣ ، ٤) من هذه اللائحة ، وتوافرت إحدى الحالتين الآتيتين :

(أ) أن يكون هذا التوقيع مرتبطاً بشهادة تصديق إلكتروني معتمدة ونافذة المفعول صادرة من جهة تصدق إلكتروني مرخص لها أو معتمدة .

(ب) أن يتم التتحقق من صحة التوقيع الإلكتروني طبقاً للمادة (٧) من هذه اللائحة .

مادة (١٠)

تتحقق من الناحية الفنية والتقنية ، سيطرة الموقع وحده دون غيره ، على الوسيط الإلكتروني المستخدم في عملية تثبيت التوقيع الإلكتروني عن طريق حيازة الموقع لأداة حفظ المفتاح الشفرى الخاص ، متضمنة البطاقة الذكية المؤمنة والكود السرى المفترض بها .

(١١) مادة

مع عدم الإخلال بما هو منصوص عليه في المواد (٤، ٣، ٢) من هذه اللائحة يتم من الناحية الفنية والتقنية ، كشف أي تعديل أو تبديل في بيانات المحرر الإلكتروني الموقع إلكترونياً ، باستخدام تقنية شفرة المفاتيح العام والخاص ، وبعضاها شهادة التصديق الإلكتروني وبيانات إنشاء التوقيع الإلكتروني بأصل هذه الشهادة وتلك البيانات ، أو بأي وسيلة مشابهة .

(١٢) مادة

يجب أن يتوافر لدى طالب الحصول على الترخيص بإصدار شهادات التصديق الإلكتروني المتطلبات التالية :

(أ) نظام تأمين للمعلومات وحماية البيانات وخصوصيتها بمستوى حماية لا يقل عن المستوى المذكور في المعايير والقواعد المشار إليها في الفقرة (د) من الملحق الفني والتقني للائحة .

(ب) دليل إرشادي يتضمن ما يلى :

- ١ - إصدار شهادات التصديق الإلكتروني .
- ٢ - إدارة المفاتيح الشفرية .
- ٣ - إدارة الأعمال الداخلية .
- ٤ - إدارة التأمين والكوارث .

وذلك وفقاً للمعايير الفنية والتقنية المذكورة في الفقرة (ه) من الملحق الفني والتقني للائحة .

(ج) منظومة تكون ببيانات إنشاء التوقيع الإلكتروني مؤمنة وفقاً للضوابط الفنية والتقنية المنصوص عليها في المواد (٤، ٣، ٢) من هذه اللائحة .

(د) نظام لتحديد تاريخ ووقت إصدار الشهادات ، وإيقافها ، وتعليقها ، وإعادة تشغيلها ، وإلغائها .

(ه) نظام للتحقق من الأشخاص المصدر لهم شهادات التصديق الإلكتروني ، والتحقق من صفاتهم المميزة .

(و) المتخصصون من ذوى الخبرة الحاصلين على المؤهلات الضرورية لأداء الخدمات المرخص بها .

(ز) نظام حفظ بيانات إنشاء التوقيع الإلكتروني وشهادات التصديق الإلكتروني طوال المدة التي تحددها الهيئة في الترخيص ، وتبعاً لنوع الشهادة المصدرة . وذلك فيما عدا مفاتيح الشفرة الخاصة التي تصدرها للموقع فلا يتم حفظها إلا بناء على طلب من الموقع ويجب عقد مستقل يتم إبرامه بين المرخص له والموقع ووفقاً للقواعد الفنية والتكنولوجية لحفظ هذه المفاتيح التي يضعها مجلس إدارة الهيئة .

(ح) نظام للحفاظ على السرية الكاملة للأعمال المتعلقة بالخدمات التي يرخص بها ، وللبيانات الخاصة بالعملاء .

(ط) نظام لإيقاف الشهادة في حالة ثبوت توافر حالة من الحالات الآتية :

١ - العبث ببيانات الشهادة أو انتهاء مدة صلاحيتها .
٢ - سرقة أو فقد المفتاح الشفرى الخاص أو البطاقة الذكية ، أو عند الشك في حدوث ذلك .

٣ - عدم التزام الشخص المصدر له شهادة التصديق الإلكتروني ببنود العقد المبرم مع المرخص له .

ويكون نظام إيقاف الشهادات وفقاً للقواعد والضوابط التي يضعها مجلس إدارة الهيئة .

(ك) نظام يتيح ويسهل للهيئة التحقق من صحة بيانات إنشاء التوقيع الإلكتروني ، وبخاصة في إطار أعمال الفحص والتحقق من جانب الهيئة .

مادة (١٣)

في جميع الأحوال يتلزم المرخص له بعدم إبرام أي عقد مع العملاء إلا بعد اعتماد نموذج هذا العقد من الهيئة طبقاً للقواعد والضوابط التي يضعها مجلس إدارة الهيئة في هذا الشأن لضمان حقوق ذوى شأن .

مادة (١٤)

على طالب الترخيص بإصدار شهادات التصديق الإلكتروني أن يقدم الضمانات والتأمينات التي يحددها مجلس إدارة الهيئة لتفطية أي أضرار أو أخطار تتعلق بذوي الشأن ، وذلك في حالة إنهاء الترخيص لأى سبب ، أو لتفطية أي إخلال من جانبه للتزاماته الواردة في الترخيص .

مادة (١٥)

تبغ الإجراءات الآتية للحصول على الترخيص بإصدار شهادات التصديق الإلكتروني :

(أ) التقدم بالطلب على النماذج التي تعدتها الهيئة في هذا الشأن مصحوحاً بالبيانات والمستندات الدالة على توافر الشروط والأحكام المنصوص عليها في المواد (٣ ، ٤ ، ١٢ ، ١٤) من هذه اللائحة .

(ب) تقوم الهيئة بعد تسلمهما لكافية المستندات والبيانات المطلوبة ، وفقاً للبند (أ) من طالب الترخيص بفحصها والتأكد من سلامتها ، وتثبت الهيئة في طلب الحصول على الترخيص خلال مدة لا تتجاوز ستين يوماً من تاريخ استيفائه ، طالب الترخيص لجميع ما تطلبه الهيئة منه ، ما لم تخطر الهيئة طالب الترخيص بمد هذه المدة . وفي حالة انقضائه هذه المدة دون إصدار الترخيص يعتبر الطلب مرفوضاً .

(ج) يحدد مجلس إدارة الهيئة مقابل إصدار وتجديد الترخيص وقواعد وإجراءات اقتضائه ، ويلتزم المرخص له بسداد هذا مقابل عند منع الترخيص .

(د) تمنح الهيئة الترخيص طبقاً للإجراءات والقواعد والضمانات المنصوص عليها في القانون وفي هذه اللائحة ، وما يقره مجلس إدارة الهيئة من قواعد في هذا الشأن .

مادة (١٦)

تقوم الهيئة بالتفتيش على الجهات المرخص لها للتحقق من مدى التزامها بالترخيص .

مادة (١٧)

يحدد في الترخيص التزامات المرخص له وفقاً للقانون وهذه اللائحة والقرارات الصادرة من مجلس إدارة الهيئة في هذا الشأن .

(١٨) مادة

ينشأ جدول خاص بالهيئة تقييد فيه الجهات المرخص لها ، ويعطى لكل جهة رقم مسلسل ويحدد فيه نوع الترخيص المنوح لها ، وتتضمن بيانات عن هذه الجهة ورأس مالها وأعضاء مجلس إدارتها والمديرين بها وفروعها ومكاتبها وغير ذلك من البيانات التي تحددها مجلس إدارة الهيئة .

(١٩) مادة

تكون الهيئة هي الجهة المختصة بتقديم المشورة الفنية وأعمال الخبرة ، بشأن المنازعات التي تنشأ بين الأطراف المعنية بأنشطة التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات ، على أن يتم التنسيق مع الجهات المعنية فيما يتعلق بشأن أعمال الخبرة .

(٢٠) مادة

يجب أن تشتمل فما ذكر شهادات التصديق الإلكتروني التي يصدرها المرخص له على البيانات الآتية ، وذلك على نحو متواافق مع المعايير المحددة في الفقرة (أ) من الملحق الفني والتقني :

- ١ - ما يفيد صلاحية هذه الشهادة للاستخدام في التوقيع الإلكتروني .
- ٢ - موضوع الترخيص الصادر للمرخص له ، موضحاً فيه نطاقه ورقمه وتاريخ إصداره وفترة سريانه .
- ٣ - اسم وعنوان الجهة المصدرة للشهادة ومقرها الرئيسي وكيف أنها القانوني والدولة التابعة لها إن وجدت .
- ٤ - اسم الموقع الأصلي أو اسم المستعار أو اسم شهرته ، وذلك في حالة استخدامه لأحدهما .
- ٥ - صفة الموقع .
- ٦ - المفتاح الشفرى العام لخات الشهادة المناظر للمفتاح الشفرى الخاص به .

- ٧ - تاريخ بدء صلاحية الشهادة وتاريخ انتهائها .
- ٨ - رقم مسلسل للشهادة .
- ٩ - التوقيع الإلكتروني لجهة إصدار الشهادة .
- ١٠ - عنوان الموقع الإلكتروني (Web Site) المخصص لقائمة الشهادات الموقوفة أو الملغاة .
ويجوز أن تشتمل الشهادة على أي من البيانات الآتية عند الحاجة :
 - ١ - ما يفيد اختصاص الموقع والغرض الذي تستخدم فيه الشهادة .
 - ٢ - حد قيمة التعاملات المسموح بها بالشهادة .
 - ٣ - مجالات استخدام الشهادة .

مادة (٤١)

للهيئة اعتماد الجهات الأجنبية المختصة بإصدار شهادات التصديق الإلكتروني في إحدى الحالات الآتية :

- (أ) أن يتتوفر لدى الجهة الأجنبية القواعد والاشتراطات المبينة في هذه اللائحة بالنسبة للجهات التي ترخص لها الهيئة بزاولة نشاط إصدار شهادات التصديق الإلكتروني .
- (ب) أن يكون لدى الجهة الأجنبية وكيل في جمهورية مصر العربية مرخص له من قبل الهيئة بإصدار شهادات التصديق الإلكتروني ، ويتوفر لديه كل المقومات المطلوبة للتعامل بشهادات التصديق الإلكتروني ويكفل تلك الجهة فيما تصدره من شهادات تصديق إلكتروني وفيما هو مطلوب من اشتراطات وضمانات .
- (ج) أن تكون الجهة الأجنبية ضمن الجهات التي وافقت جمهورية مصر العربية بوجوب اتفاقية دولية نافذة فيها على اعتمادها باعتبارها جهة أجنبية مختصة بإصدار شهادات التصديق الإلكتروني .

(د) أن تكون الجهة الأجنبية ضمن الجهات المعتمدة أو المرخص لها بإصدار شهادات تصديق إلكتروني من قبل جهة الترخيص في بلدها ، وشرط أن يكون هناك اتفاقاً بين جهة الترخيص الأجنبية وبين الهيئة على ذلك .

ويكون اعتماد تلك الجهات الأجنبية بناء على طلب مقدم منها أو من ذوى الشأن على النماذج التي تبعدها الهيئة . كما يكون للهيئة في الحالات المشار إليها في (أ ، ج ، د) اعتماد تلك الجهات من تلقاء نفسها .

وفي حالة التقدم بطلب للاعتماد ، تقوم الهيئة بعد تسلمهما للمستندات والبيانات المطلوبة بفحصها والتأكد من سلامتها ويبيت مجلس إدارة الهيئة في طلب الاعتماد خلال مدة لا تجاوز ستين يوماً من تاريخ استيفاء الجهة الأجنبية لكل ما تطلبه الهيئة . وفي حالة انقضاء هذه المدة دون إصدار الاعتماد يعتبر الطلب مرفوضاً ما لم تخطر الهيئة كتابة الجهة الطالبة بعد هذه المدة .

ويصدر قرار اعتماد الجهة الأجنبية من مجلس إدارة الهيئة بعد سداد المقابل الذي يحدده المجلس للاعتماد ، ويحدد في القرار مدة الاعتماد وأحوال تجديده ، وللهيئة دائمًا ، بقرار مسبب ، الحق في إلغاء الاعتماد أو وقفه .

مادة (٢٢)

للجهات الأجنبية المعتمدة أن تطلب من الهيئة اعتماد أنواع أو فئات شهادات التصديق الإلكتروني التي تصدرها ، ويكون ذلك وفقاً للقواعد والضوابط التي يضعها مجلس إدارة الهيئة في هذا الشأن ، وكذلك تحديد المقابل لاعتماد هذه الشهادات ، ويحدد مجلس إدارة الهيئة عند اعتماده لأنواع وفئات الشهادات الأجنبية ما يناظرها من شهادات تصدق إلكتروني صادرة من الجهات المرخص لها في جمهورية مصر العربية .

مادة (٢٣)

مع عدم الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها في المادة (٢٣) من القانون ، يلتزم المرخص له بجميع أحكام الترخيص الصادر له من الهيئة ، وفي حالة مخالفة المرخص لأى منها أو توقفه عن مزاولة النشاط المرخص ، أو اندماج منشأته في جهة أخرى ، أو تنازله عن الترخيص للغير ، دون الحصول على موافقة كتابية مسبقة من الهيئة على أي من هذه الأفعال المشار إليها ، يجوز للهيئة ، بقرار مسبب ، عندئذ إلغاء الترخيص أو وقفه لحين التدارك أو التصحيف .

ويجوز للهيئة في حالتي إلغاء أو الوقف أن تتخذ التدابير المناسبة في هذا الشأن لحماية حقوق ذوى الشأن .

مادة (٢٤)

مع عدم الإخلال بأحكام القانون ، يلتزم كل من يباشر نشاط شهادات التصديق الإلكتروني قبل العمل بالقانون ، أن يوفق أوضاعه مع القانون ، بأن يتقدم بطلب خلال شهرين من تاريخ صدور هذه اللائحة ، على النموذج الذي تعدد الهيئة لذلك ، مصححًا بما تطلبه الهيئة . وتبت الهيئة في الطلب خلال ثلاثة شهور من تاريخ استيفاء مقدمه لكل ما تطلبه الهيئة منه . ويعد كل من امتنع عن توفيق أوضاعه وفقاً لما تقدم ، مزاولاً لهذا النشاط بدون ترخيص ، ويحق للهيئة في هذه الحالة اتخاذ ما يلزم لوقف النشاط .

الملحق الفنى والتقنى

ي العمل بالمعايير الفنية والتكنولوجية المنصوص عليها في هذا الملحق ، وتنشر أية تعديلات أو إضافات لاحقة يقرها مجلس إدارة الهيئة في الواقع المصرية وذلك بعد اعتمادها من الوزير المختص .

(الفقرة - ١)

PKI Technology

- The profiles for PKI operational management protocols must be based on PKIX (X.509-based PKI).
- The profile for Qualified Certificates must be based on X. 509 (RFC 3739).
- At least one of the following algorithms must be deployed
 - Symmetric algorithms (AES, [n]DES, CAST5, BLOWFISH, TWOFISH, IDEA etc.)
 - Asymmetric algorithms (DSA, RSA, ElGamal, RC [n] etc.)
 - Hash algorithms (MD5, SHA-1 224 etc.)
- Minimum RSA/DSA key lengths must be at least 1024 bits until the end of 2006. Increasing the length to 2048 bits is recommended with a view to guaranteeing long term security levels.
- A baseline Certificate Policy for service providers issuing qualified certificates should be written according to the IETF (Internet Engineering Task Force) PKIX framework RFC 3647.

(الفقرة - ب)

Hardware Security Modules

- For e-signature creation and verification product and in trustworthy hardware devices used as secure signature creation devices, it is required to have concurrent acceptance and usage of FIPS 140-1 level 3 or higher, or equivalent standard such as suitable protection profile based on common criteria (ISO 15408).

(الفقرة - بـ)

Smart Cards

Smart Cards are able to store private e-signature keys for a card holder without delivering the key to the outside world. Therefore the calculation of the signature algorithm as well as its storage is performed in a highly secure environment inside a smart card. Thus, it is required to have smart cards (Reader / Readerless / contactless) which use the most advanced security standard available in the market.

Security evaluation ITSEC E4	or	NIST FIPS PUB 140-1 Level 2 or higher
X.509v3 certificates		ISO 7816
Cryptographic algorithms must include RSA, SHA-1		
Microsoft PC/SC		Recommended: CAPI - Microsoft Cryptographic
Recommended : PKCS #11 (interface)		Recommended: PKCS #15 (syntax standard)

(الفقرة - دـ)

Security Standards

- General security management codes of practice, such as BS7799-2 (British Standards, Information security management systems specification with guidance for use) and its guidance ISO/IEC 17799 (recommended), or equivalent standard.

(الفقرة - دـ)

Operation Standards

Recommended: ETSI (The European Telecommunications Standards Institute) TS 101 456 V1.2.1 (2002-04) Policy requirements for certification authorities issuing qualified certificates, specifically Chapter 7 which covers the following parts:

- Certification practice statement
- Key management life cycle
- Certificate Management life cycle
- CA management and operation

Or equivalent standard.